بعد تسجيل 57 مرشحاً فقط نظراً لحالة الترقب التي يعيشها المواطن

أكاديميون ومواطنون: الخطاب السائد في البلاد سبب فتور انتخابات البلدي

■ المناع: نوعية الخطاب في البلاد جعلت «البلدي» لا يتمتع بالحضور الذي يحظى به مجلس الأمة

■ الراجحي: فتور حماس الناخبين تجاه المشاركة في البلدي مرده عدم أداء وسائل الإعلام دروها

■ الرندي: انتخابات البلدي لا تأخذ الاهتمام الكافي رغم أن اختصاصاته لاتقل عن مجلس الأمة

■ الحميدان: انتخابات المجالس البلدية حول العالم تحظى باهتمام كبير ومتابعة بخلاف ما يحدث في الكويت

■ العجمي: فتور الإقبال يكمن في نظام الدوائر العشر الذي لم يتطور

■ المطيري: لابد من تغيير نظام الدوائر العشر لكي تشمل جميع مناطق البلاد مع زيادة أعضاء المجلس

لجنة الانتخابات أعلنت اكتمال استعداداتها

فتور كبير شهدته انتخابات البلدي خلال الترشيح وعقب انتهائه

رأى أكاديميون واعلاميون ومواطنون أن الفتور الذي شهدته انتخابات المجلس البلدي الاخيرة من حيث تدني عدد المرشحين «57 مرشحا» يعود الى الخطاب السائد في البلاد.

وأوضح هؤلاء في تصريحات متفرقة لـ «كونا» أمس أن هذا الخطاب سياسي وليس فنيا مضيفين ان مجلس الأمة يحظى بحضور اعلامي كبير مقارنة بالمجلس البلدي «الذي يقتصر دوره على الجانب الفني الاستشاري».

وأشاروا الى استنفاد المواطن الكويتي طاقته الذهنية والفكرية نتيجة توالي الازمات الى جانب ان الشارع الكويتي في حالة ترقب ولم يلتقط انفاسه إلى الان ما انعكس سلبا على حجم المشاركة والإقبال على انتخابات المجلس البلدي الاخيرة.

وقال استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور عايد المناع ان نوعية الخطاب في البلاد جعلت المجلس البلدي لا يتمتع بالحضور الاعلامي الذي يحظى به مجلس الامة الى جانب ان المجلس البلدي لا يمتلك سلطة تشريعية ورقابية انما يقتصر دوره على الجانب الاستشاري.

واستعرض المناع احصاءات لانتخابات المجالس البلدية السابقة قائلا انها تشير الى تدني حجم المشاركة والاقبال حيث انحصرت النسبة بين «40 – 50» في المئة من مجموع الناخبين باستثناء المجلس البلدي الثامن «1999» الذي بلغت نسبة المشاركة فيه 62 في المئة.

وأضاف ان هذه النسبة عادت للانخفاض الى 48,6 في المئة في انتخابات المجلس التاسع «2005» معتبرا ذلك دلالة على ان مستوى التفاعل مع انتخابات البلدي متدن بشكل عام.

وأوضح أن من اسباب عزوف المرشحين عن الاقبال على انتخابات المجلس البلدي مقارنة بانتخابات مجلس الأمة ملامسة الأخير لحياة المواطن الكويتي وذلك بحكم طبيعة مهام مجلس الامة التشريعية والرقابية وتناوله جميع قضايا الحياة اليومية.

وأشار الدكتور المناع الى ان صلاحيات المجلس البلدي فنية وذات علاقة بالمشاريع العمرانية والمخططات الهيكلية ولا تمس حياة المواطن بشكل يومي ومباشر.

وذكر ان قانون البلدية «2005/5» افقد المجلس البلدي مكانته بعد ان تحول الى جهة استشارية وانتقلت صلاحياته الى سلطة وزير البلدية واصبح دوره يقتصر على ابداء الرأي.

من جانبه أرجع استاذ الاعلام بجامعة الكويت الدكتور مناور الراجحي فتور حماس الناخبين تجاه المشاركة في انتخابات المجلس البلدي الى عدم أداء وسائل الاعلام دروها في تسليط الضوء عليها بقدر كاف ما اثر في الراي العام وولد حالة من الفتور في متابعة انتخابات المجلس البلدي.

وقال الراجحي انه بينما يكون الاعلام حاضرا بقوة في انتخابات مجلس الامة فانه يغيب عن انتخابات المجلس البلدي ونتيجة لهذا اهملت الكثير من التفاصيل المحيطة بطبيعة انتخابات المجلس البلدي وتعززت حالة الفتور لدى الناس.

واضاف ان الانتخابات الأخيرة للمجلس البلدي جاءت في مرحلة استنزف فيها الناخب حماسه وطاقاته في امور اخرى منها مقاطعة البعض لانتخابات مجلس الامة وانتظار حكم المحكمة الدستورية. من جهته حمل الموظف بوزارة الاشغال جاسم فهد الرندي وسائل الاعلام مسؤولية «التقاعس» في التعامل مع انتخابات المجلس البلدي قائلا انها لا تأخذ الاهتمام الكافي «برغم ان اختصاصات البلدية لا تقل اهمية عن مجلس الامة لكونها مسؤولة عن المخطط الهيكلي للدولة بما فيها المنشآت والبنى التحتية».

ورأى الرندي ان الاعلام ساهم بطريقة غير مباشرة في عزوف اصحاب الكفاءات عن الترشح لانتخابات المجلس البلدي حيث لم ينظم حملات اعلامية او توعوية تعزز من اهمية المجلس البلدي ومهامه. وأشار الى ان الشارع الكويتي لم يعد كما كان في السابق «انما استجدت امور كثيرة عليه ادت الى عزوف شريحة كبيرة من المواطنين عن انتخابات مجلس الامة وهو ما يعني عدم اهتمامها بانتخابات المجلس البلدي».

من جانبها قالت الموظفة في القطاع المصرفي منيرة الحميدان ان انتخابات المجالس البلدية حول العالم تحظى باهتمام كبير ومتابعة بخلاف ما يحدث في الكويت مرجعة ذلك الى توقيت اجرائها في موسم العطلات والإجازات الى جانب وجود شريحة كبيرة تستعد لخوض ابنائها اختبارات نهاية العام الدراسي. بدوره ذكر الطالب الجامعي هادي مسلم العجمي ان فتور الاقبال على الانتخابات البلدية يكمن في نظام الدوائر العشر لانتخابات المجلس البلدي «الذي لم يتطور منذ خمسة عقود وحرم ناخبي مناطق عديدة من الدخول في الجداول الانتخابية بخلاف النظام الانتخابي الخاص بمجلس الامة».

وأوضح العجمي ان الدوائر الـ10 لا تمثل ناخبي الكويت بشكل عام «فهناك 29 منطقة لا تندرج ضمن قانون انتخابات المجلس البلدي» مضيفا ان نظام التصويت لمرشح واحد وحصر العدد في 10 اعضاء منتخبين وستة معينين مقارنة بـ50 عضوا منتخبا لمجلس الامة جعل الانتخابات محصورة بين القبائل وبعض التيارات السياسية. ورأى أن ذلك النظام أسهم في تهميش مشاركة المرأة والمستقلين وان الوقت حان لاستبدال المجلس البلدي بمجالس لكل محافظة على حدة.

أما المهندس بوزارة الكهرباء والماء نواف مناحي المطيري فطالب بتغيير نظام الدوائر العشر لكي تشمل جميع مناطق البلاد مع زيادة أعضاء المجلس البلدي «لان المهمة الفنية الملقاة على عاتقهم كبيرة لاسيما ان الكويت تعيش نهضة تنموية كبيرة في جميع المجالات».

وأضاف المطيري ان نسبة التصويت في انتخابات المجالس البلدية السابقة كانت متدنية دائما كما ان الناخبين الذين يلتزمون بالتصويت عادة ما يكونون اما قبليين او مرتبطين بتيارات سياسية اكثر من المستقلين.

تكثيف الجولات الميدانية استعداداً لشهر رمضان

بلدية العاصمة: غلق 4 بسطات و3 محلات إدارياً

البلدية تغلق أحد المحلات إداريا

أخذ عينة من المواد الغذائية لاختبارها

المفتشون يطلعون على التراخيص

■ الشمري: مفتشونا يعملون على قدم وساق لرصد مدى تقيد أصحاب المحلات باللوائح

ضمن استعدادات فرع بلدية محافظة العاصمة لشهر رمضان المبارك من خلال تكثيف الرقابة على كافة المحلات والأسواق التي تتداول المواد الغذائية قامت مراقبة الأغذية والأسواق بإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بجولة ميدانية على عدد من المحلات والأسواق على مناطق «المباركية – الراي – جمعية شرق – الواجهة البحرية».

وفي هذا السياق أوضح مدير فرع بلدية محافظة العاصمة م.فالح الشمري أن مفتشي مراقبة الأغذية والأسواق يعملون على قدم وساق لرصد مدى تقيد أصحاب البسطات والمحلات وباعة الأسماك في الأسواق بلوائح البلدية ونظمها التي تحقق سلامة وصول المواد الغذائية إلى المستهلك ويأتي ذلك ضمن الجولات الميدانية اليومية المستمرة.

ولفت الشمري إلى أن الفريق يواصل تنفيذ الجولات الميدانية لتكون رادعا لكل مخالف، ناهيك عن العمليات الرقابية اللامتناهية من قبل مفتشي المراقبات وفريق الطوارئ على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لتغطي كافة الأسواق الغذائية التي تتبع بلدية المحافظة تحقيقا للمصلحة العامة.

من جانبه، قال مراقب الأغذية والأسواق بفرع بلدية العاصمة نصار بن لامي ان المراقبة تعمل على قدم وساق من خلال الجولات اليومية المستمرة التي يقوم بها مفتشي الرقابة الصحية على محلات المواد الغذائية والأسواق الواقعة ضمن نطاق المحافظة وذلك ضمان صحة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للجمهور.

وأضاف بن لامي قائلا: أن المفتشين يقومون بتحديد اماكن تكدس المواد الغذائية والتأكد منها عن طريق أخذ عينة منها و إرسالها إلى مختبر وزارة الصحة لمعرفة مدى استيفاء تلك المواد للاستهلاك الآدمي وذلك من منطلق الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين مشيرا إلى أن تكثيف تلك الجولات يأتي مع قرب حلول شهر رمضان المبارك مؤكدا أن سوف يتم تطبيق القوانين واللوائح التي سنتها البلدية في هذا الخصوص.

وأوضح أن الجولة التي انطلقت في تمام الساعة التاسعة صباحاً واستمرت حتى منتصف النهار قد أسفرت عن غلق عدد «4» بسطات بسوق السمك بشرق و«3» محلات في مناطق الري والشرق غلقا إداريا داعيا أصحاب المحلات والبسطات إلى الالتزام باللوائح والاشتراطات التي سنتها البلدية لسلامة المواد الغذائية.

بدورها، دعت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت المواطنين والمقيمين في عدم التردد بالاتصال على خط البلدية الساخن «139» في حال وجود أي شكوى تتعلق بجهاز البلدية سواء كانت في مجالات الأغذية، النظافة العامة، الباعة المتجولين، أوأي مجالات أخرى، مشيرة إلى أن انه سيتم التعامل معها طبقا للوائح وأنظمة البلدية وذلك تنفيذا لتعليمات القيادة العليا بالبلدية.

هذا، وشارك في الجولة كل من مراقب الأغذية والأسواق بفرع بلدية العاصمة نصار بن لامي ومشرف مركز الوجة البحرية زهير الربيعة ومفتشي الأغذية مهدي بهبهاني وأنور مقامس وبدر الحوطي ومن إدارة العلاقات العامة محمد عبد الشافي أحمد وأنور حميد.

■ بن لامي: تحديد أماكن تكدس المواد الغذائية والتأكد منها بأخذ عينة وإرسالها إلى مختبرات «الصحة»